الجذور التاريخية للشراكة الأورو متوسطية

مع الإشارة لاتفاق الشراكة الأورو- جزائرية

ليليا بن منصور
أستاذة محاضرة بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة خنشلة

ملخص:

إن إدراك الإتحاد الأوروبي لضرورة عولمة العلاقات الدولية، أدى به إلى إعادة تقييم و تشكيل سياسته المتوسطية لتتواكب مع التغيرات العالمية الجديدة ولتتماشى مع تجربته الاندماجية الهادفة إلى إيجاد نوع من التعاون والتنسيق مع دول الجوار المتوسطي، وفي هذا الإطار سعت الجزائر لعقد إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي خوفا من أن تقع في مغبة التهميش وأملا منها في الإندماج في الإقتصاد العالمي وهذا ما يسعى هذا المقال لإبرازه من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي والمتمثل في: ما هي الخلفية التاريخية للشراكة الأورومتوسطية، وما هو محتوى إتفاق الشراكة الأورو-جزائرية؟

Résumé:

L'orsque l'Union européenne a pris conscience de la nécessité de la mondialisation des relations internationales, l'a conduit à réévaluer sa politique Méditerranéenne pour suivre les rythmes des nouveaux changements, et pour être à jour avec ses essais fusionnels qui ont pour but de trouver une sorte de coopération et de coordination avec les pays voisins de la Méditerranée. Dans ce contexte, l'Algérie a cherché à maintenir un accord de partenariat avec l'Union européenne craignant qu'elle tombe dans les conséquences de la marginalisation et espère s'intégrer dans l'économie mondiale ; et c'est ce que cet article cherche à mettre en évidence en répondant à la question principale: Quel est le contexte historique du partenariat euro méditerranéen, et quel est le contenu de l'accord de partenariat euro - algérien?

مقدمة:

اتسمت العلاقات الأوروبية مع دول جنوب المتوسط على مراحل التاريخ المختلفة وبالذات مع الدول الأوروبية المتوسطية بنوع من الخصوصية، حيث ارتبطت دول هذه الدول المجموعة الأوروبية بعلاقات جغرافية، ثقافية، اقتصادية و تاريخية. تمثلت شدتها في استعمار القوى الأوروبية للشمال الإفريقي لحقب طويلة الأمد لم يرى نهايتها إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وبروز كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفياتي كقوتين عظيمتين على الساحة الدولية.

وبالرغم من حصول دول الجنوب المتوسطي على استقلالها السياسي، إلا أن اهتمام الدول الأوروبية المتوسطية بها لم ينقطع، حتى في مراحل الحصول على الاستقلال و ما بعد الاستقلال الوطني، فبقيت الثقافة و اللغة الفرنسية هي السائدة و الغالبة بشكل قوي في جميع الدول المغاربية، كما ساهم عامل الجوار الجغرافي في تدفق موجات الهجرة من دول جنوب المتوسط إلى دول المتوسط الشمالية، الأمر الذي ساعد على تكثيف المعاملات التبادلية بين الطرفين فتوثقت العلاقات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية.

ومع تمكن الولايات المتحدة الأمريكية من حسم صراع الحرب الباردة لصالحها و سقوط حائط برلين، و انهيار الدولة السوفياتية، فقد أصبحت بمثابة القوة العظمى الوحيدة في عالم يتميز بالتغيرات الجذرية المتسارعة سواء من الناحية السياسية، الاقتصادية، الجغرافية، بالإضافة إلى التغيير في بعض المفاهيم مع ظهور اتجاه جديد و محدد نحو عولمة العلاقات الدولية، حيث سعت الدول إلى تنظيم علاقاتها الدولية مع بعضها البعض و ذلك بتشكيل مؤسسات ومعاهدات و تكتلات سياسية واقتصادية بغرض التكامل في مختلف المجالات من ناحية و لفرض وجودها من ناحية أخرى.

ومع إدراك الإتحاد الأوروبي لهذه الحقيقة، فقد سعى إلى إعادة تقييم و تشكيل سياسته المتوسطية لتتواكب مع التغيرات العالمية الجديدة ولتتماشى مع تجربته الاندماجية الهادفة إلى إيجاد نوع من التعاون و التنسيق مع دول الجوار المتوسطي.

و تأتي اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي كخيار حتمي للجزائر، نتيجة لعوامل سياسية واقتصادية وثقافية وثيقة جمعت الجزائر بدول الإتحاد الأوروبي، و بالتالي هي كما يراها الجانبان تتويج لروابط تقليدية و مصالح مشتركة متينة، خاصة و أن الانفتاح على الخارج و الاندماج في الاقتصاد العالمي، يشكل جوهر الخطط التنموية المعتمدة في دول المغرب العربي وبالخصوص الجزائر.

و تأكيدا لهذا الانفتاح فقد سعت الجزائر لعقد اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، محاولاً كل طرف من أطراف الشراكة أن يعظم مكاسبه سواء تعلق الأمر بالجانب الأوروبي أو الجانب الجزائري، وترتكز نصوص الاتفاقية التي تم توقيعها إلى عدة عوامل أساسية، منها ما يتعلق بالعلاقات السابقة للجزائر مع دول الإتحاد، و منها ما يتعلق بالوضع الاقتصادي العام ،و كذلك الوضع السياسي و العلاقات السياسية القائمة مع الإتحاد الأوروبي. ولذلك جاءت هذه الورقة البحثية محاولة الإجابة على التساؤل الرئيسي الآتي: **ما هي الخلفية التاريخية للشراكة الأورومتوسطية، وما هو محتوى إتفاق الشراكة الأورو - جزائرية؟**

1. فرضيات البحث:

- سعي الإتحاد الأوروبي لتحسين العلاقات بينه وبين دول الجوار المتوسطي ضرورة اقتضتها التغيرات السياسية والاقتصادية العالمية؛
- عقد الجزائر لإتفاق الشراكة الأورومتوسطية أمر حتمي.

2. أهداف البحث: تهدف هذه الورقة البحثية إلى جملة من الأهداف يمكن إجمالها في ما يلي:

- دراسة الإطار النظري للموضوع من خلال دراسة تطور العلاقات بين دول جنوب المتوسط والإتحاد الأوروبي وصولاً إلى إتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية؛
- معرفة خصوصية إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي؛
- محاولة تسليط الضوء على أحد أهم أشكال إندماج الجزائر في الإقتصاد العالمي وهو الشراكة الأورو-جزائرية.

3. منهج البحث: نظرا لطبيعة البحث و في محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة في الدراسة، و اختبار مدى صحة الفرضيات، فقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص و تحليل و تفسير الشراكة الأورومتوسطية.

ولتشريح الإشكالية المطروحة فقد تم الإعتماد على النقاط الاتية:

- المفهوم والبعد التاريخي للشراكة الأورومتوسطية.
- حوار الثمانينيات والسياسة الأوروبية الجديدة في حوض المتوسط.
- إتفاق الشراكة الأورو- جزائرية.

أولا: المفهوم و البعد التاريخي للشراكة الأورو متوسطية

جعلت الجغرافيا السياسية منطقة حوض البحر المتوسط منطقة مهمة في حسابات الدول الكبرى في إستراتيجياتها وعلاقاتها الدولية، وقد أدرك الإتحاد الأوروبي الموحد هذه الأهمية فعمد إلى تحقيق وحدته السياسية والاقتصادية فيما بين دوله من جهة، وربط علاقاته مع الدول المتوسطية و خاصة دول المغرب العربي(الجزائر، تونس، المغرب) لما لهمن مكانة في أولويات السياسة الخارجية الأوروبية، ولما تمثله هذه الدول في منظومة النظام الإقليمي كبوابة دخول إلى عمق القارة الإفريقية من جهة أخرى.

وقد أدركت أيضا دول المغرب العربي مدى أهمية حرص هذه الدول المتوسطية و المنطقة الإستراتيجية التي تنتمي إليها على ربط علاقاتها السياسية و الاقتصادية معها. ومن ثم فقد سعت مؤخرا، لتشارك في رسم معالم الخريطة السياسية في إطار علاقات التكامل و الاعتماد المتبادل. ولتوضيح هذه العلاقات فلا بد من دراسة البعد التاريخي لها، ولكن قبل ذلك يجب التطرق إلى مفهوم الشراكة الأورومتوسطية.

I. مفهوم الشراكة الأورو متوسطية:

إن كلمة الأورو متوسطية تتكون من جزئين، فالجزء الأول " أورو" يقصد به أوروبا أو الإتحاد الأوروبي خصوصا، أما الجزء الثاني " متوسطية " فهو يعكس حوض البحر الأبيض المتوسط. أي أن الشراكة الأورو متوسطية تجمع بين الإتحاد الأوروبي من شمال البحر المتوسط و بين بعض دول جنوب و شرق المتوسط. ونتيجة للأهمية الإستراتيجية لحوض المتوسط و خاصة بالنسبة للإتحاد الأوروبي، حيث سعى هذا الأخير إلى ربط علاقات دول شرق و جنوب المتوسط، و التي تجسدت في فكرة مشروع الشراكة الأورو متوسطي.

أما " ناصيف حتي" يعرف الشراكة الأورو متوسطية على أنها: " نهج أوروبي للتعاون مع دول كانت كلها تقريبا وإلى أمد قريب ضمن دائرة النفوذ الأوروبي بأسواقها و مواردها الأولية".[1]

أما فتيحة تلاهيت " فترى أن الشراكة بين الإتحاد الأوروبي و دول الضفة الجنوبية للمتوسط، هي مشروع تعاون، وحتى يصبح هذا التعاون ممكنا يجب تحديد المصالح و الأهداف لكل الأطراف المشاركة".[2]

فالشراكة الأورو متوسطية بالنسبة لدول جنوب المتوسط هي الوسيلة لمواكبة التحولات الجديدة في المنطقة، مما يتطلب من هذه الدول إصلاحات و تغييرات جذرية في بنيتها الاقتصادية،السياسية والاجتماعية، ومنه فإن الشراكة بين دول جنوب المتوسط والإتحاد الأوروبي تقوم على مبدأ المصالح المشتركة و التعاون في جميع المجالات الاقتصادية، المالية، السياسية و الثقافية.

و يعتبر إنهيار جدار برلين حدثا هاما في إحداث تغييرات جذرية في سياسة الإتحاد الأوروبي، بحيث جعلته يخرج عن النماذج التقليدية للتعاون التجاري مع الدول المتوسطية غير الأوروبية، وأصبحت التنازلات التجارية متبادلة، إضافة لتقديمه لبعض المساعدات المالية المحدودة.

وأخيرا يمكن القول إن انهيار المعسكر الشرقي و سقوط جدار برلين، سمحا للولايات المتحدة الأمريكية بالظهور كقوة عالمية كبرى، مما دفع بالإتحاد الأوروبي إلى تقوية علاقاته بدول جنوب وشرق المتوسط و تجسيدها في شكل شراكة حقيقية و تعاون فعال يسمح له بتقوية نفوذه في المنطقة ومن ثم منافسة الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى هي أيضا لبسط نفوذها في منطقة حوض المتوسط.

II . البعد التاريخي للشراكة الأورو متوسطية:

كانت العلاقات، أثناء الحرب العالمية الثانية، بين المجموعة الأوروبية الاقتصادية (CEE) و مستعمرات المتوسط الجنوبية محدودة، وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقية روما،[3] في إطارها التاريخي كانت تكريسا استعماريا في جوهره و لم تجد سوى مقدمات لذلك الحوار الجديد بين الضفتين، و الذي أعطى لاحقا الاتجاه لسياسة أوروبا أكثر انتباها على المتوسط. فأوروبا صبت اهتمامها بنوع خاص على بناء مسار الاندماج الأوروبي و تدعيمه، ولم تطور خلال هذه الفترة سياسة خارجية محددة مع بلدان المغرب العربي(الجزائر، تونس، المغرب).

1.العلاقات الأوروبية المغاربية في المرحلة ما بين 1961-1971: بنيت السياسة الخارجية للدول الأوروبية، بشكل أساسي على الارتباطات الثنائية مع المستعمرات السابقة، فقد كانت هناك رؤيتان متناقضتان تتقابلان داخل المجموعة الأوروبية الاقتصادية (CEE) حول نوع العلاقات الدبلوماسية الواجب صياغتها مع دول جنوب المتوسط.

فكانت الرؤية الأولى تقدمها فرنسا و تدعمها، خاصة في عهد(شارل ديغول) وكانت تنادي بأوروبا قوية و مستقلة بالنسبة إلى القوتين العظيمتين في ذلك الوقت (الأمريكية و السوفيتية) و من هذا المنظور تظهر الارتباطات الوثيقة و المفضلة بالمستعمرات السابقة و التي تراها ضرورية.[4]

والرؤية الثانية، و المناقضة لهذه المقارنة الإقليمية، فكانت تعتبر التحالف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية أمرا حيويا لأوروبا ومن ثم ضرورة الدخول في منطق السوق الحرة باعتباره المنطق الأكثر ملاءمة لنمو الاقتصاد الأوروبي، ووجهة النظر هذه، و التي دعمتها ألمانيا الغربية القوية صناعيا و بشريا و المجردة من أي ارتباطات استعمارية، ترفض الارتباطات التفضيلية مع مقاطعات محددة في العالم معتبرة أن التعاون من اجل النمو يكون أسهل التحقيق داخل تعاون عالمي.[5]

وبالنظر للأهمية الاقتصادية للمنطقة و الموقع الجغرافي واحتوائها على ثروات طبيعية إستراتيجية بالنسبة للاقتصاد العالمي واقتصاد الدول الغربية بصفة خاصة ناهيك عن الممرات المائية التي تجدها إلى جانب كونها بوابة الدخول إلى قلب القارة الإفريقية التابعة بصفة خاصة لفرنسا إضافة إلى وجود الثروات الطبيعية من بترول و غاز (الجزائر، ليبيا)، الثروات المعدنية المختلفة من فوسفات (المغرب)، الحديد (الجزائر)، إضافة للثروة السمكية و الحيوانية و النباتية، إضافة إلى وجود العنصر البشري الناطق بلغات الدول الاستعمارية القديمة و بطلاقة (الفرنسية، الإسبانية، الإيطالية، والبرتغالية) وحاجة الواقع الاجتماعي في أوروبا لهذا العنصر البشري

بنسيجه ورفض الأوروبيون القيام ببعض الأعمال الخشنة مما أدى إلى الاعتماد على القوة البشرية في المستعمرات القديمة في كل من الجزائر، تونس و المغرب، وظهور ظاهرة الهجرة المبكرة لأوروبا للقيام بهذه الأعمال، بالإضافة إلى أن الكثير من مزارع الزيتون و العنب ظلت تدار باستثمارات أوروبية في كل من تونس و المغرب بعد الاستقلال، كل هذه الاعتبارات عملت على تغلب الرؤية الأولى على الثانية، وتم على إثر ذلك إبرام بعض الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية في اتفاقية روما للعلاقات الاقتصادية المتميزة و التي لم تذكر فيها الجزائر التي كانت مستعمرة فرنسية.[6] حيث قامت تونس و المغرب بإبرام أول اتفاقية مع المجموعة الاقتصادية في مارس 1969، تميزت هذه الاتفاقية بالطابع التجاري البحت، وحددت فيها الامتيازات الممنوحة من طرف المجموعة الاقتصادية الأوروبية من جهة و التي تمثلت معظمها في دخول بضائعها إلى الأسواق الأوروبية دون رسوم جمركية أو تخفيض الرسوم عليها.[7]

والامتيازات الممنوحة من طرف تونس و المغرب من جهة ثانية و التي تمثلت في تحرير الصادرات من السلع الصناعية التونسية و المغربية من الرسوم و الحصص عند دخولها السوق الأوروبية مع استثناء المنتجات النفطية و الفلين، إضافة لإعطاء بعض الإعفاءات للسلع الزراعية مقابل تمتع الجانب الأوروبي بحق الدولة الأولى بالرعاية.[8]

وبذلك سادت الرؤية الإقليمية خلال حقبة الستينيات من القرن الماضي بأكملها، تلك الحقبة التي استطاعت فيها فرنسا اجتذاب مستعمراتها القديمة في إطار التأثير الأوروبي و للعودة لاتفاقية روما التي نصت على اتفاقيات انضمام بين المجموعة وبلدان المتوسط الثلاثة، و شجعت على تعاون اقتصادي وثيق وعلى دعم مالي فضلا عن تنظيم التبادل و أدرج بين ملاحق الاتفاقية بروتوكول يتعلق بالبضائع الصادرة عن هذه البلدان إلى دول الإتحاد الأوروبي و التي عرفت باتفاقيات جيل الستينيات.[9] والتي حافظت فيها الدول الأوروبية على الامتيازات الجمركية، وهذه الاتفاقيات لم تتعدى كونها كلها أو بعضها للمحافظة على الروابط التقليدية السياسية و الاقتصادية و الثقافية مع دول المتوسط غير الأوروبية، وتسعى في الوقت نفسه إلى تيسير النمو الاقتصادي لهذه الدول رغم غياب الآليات القانونية اللازمة لإعداد سياسة متوسطية حقيقية.

وكانت هذه الاتفاقيات من النوع الثنائي تسعى إلى ترسيخ التبعية التجارية التي نسجت خلال الفترة الاستعمارية لشمال إفريقيا، ولذلك فإن الطبيعة التجارية غلبت على مضمون هذه الاتفاقيات، وقد واجه تنفيذ هذه الاتفاقيات عدة صعوبات منها عدم وجود بدائل العمل أو اعتماد السياسة الزراعية المشتركة بالنسبة لأوروبا انطلاقا من عام 1962 من جهة، ومن جهة أخرى تدهور معدلات التبادل بين أوروبا ودول الجنوب الشيء الذي حال دون إعلان أي مشروع تنموي مما يضمن لأوروبا بقاء هذه الدول مصدرا للمواد الأولية و سوقا استهلاكية تخدم المصالح الأوروبية أولا و أخيرا.[10]

أو بمعنى أوضح ترجمت الشراكة الأوروبية في فترة الستينيات لدول المتوسط غير الأوروبية في الدفاع عن المصالح الاقتصادية والسياسية المحددة سابقا في الحقبة الاستعمارية وقد كان الطابع الاقتصادي المبدأ الوحيد الذي أعطى الحياة لكل علاقة حيث شكلت لأوروبا سوقا آمنة تستخرج منه المواد الأولية لتعود وتصدر إليه الإنتاج المصنع موطدة بذلك تبعية دول المتوسط غير الأوروبية للمجموعة الأوروبية.

2. السياسة المتوسطية الشاملة (PMG) 1972-1989: بمرور الزمن أصبح الاقتناع بأن واجب العلاقات بين مجموعتي البلدان الأوروبية و المتوسطية غير الأوروبية أن تستلهم نظرة شاملة تقوم على التعاون المشترك ودعم النمو والتبادل التجاري فيما بين المجموعتين، ففي جانفي 1981 أنتقد البرلمان الأوروبي غياب تقييم موحد للعلاقات بين المجموعة الأوروبية الإقتصادية (CEE) وبلدان جنوب المتوسط، متمنيا للمستقبل أن يكون أكثر اهتماما خاصة بالنسبة للجزائر و تونس و المغرب.[11] وقد

أدى ذلك إلى تبني وثيقة تشير إلى العناصر الأساسية و التي عبر عنها بالسياسة المتوسطية الشاملة (PMG) و التي تهدف في توجهها الجديد إلى تسهيل التبادل التجاري و إلى التعاون و إلى دعم النمو من خلال مشاريع و مساعدات ووسائل تمويل.

وتشهد البروتوكولات المالية الأربعة التي وقعت منذ 1978 إلى غاية 1996 وهي البروتوكولات التي جاءت في نص الاتفاقية سنة1977 على مساهمة مالية من الجماعة الأوروبية للمساعدة في النمو الاقتصادي للدول العربية المتوسطية، بلغ مجموع هذه المساعدات بما فيها القروض وفق البروتوكول الأول (1978-1981) قيمة 639 إيكو،[12] وبلغت وفق البروتوكول الثاني(1982-1986) قيمة 975 مليون إيكو، أما مجموع هذه المساعدات فقد بلغت وفق البروتوكول الثالث(1987-1991) قيمة 1555 مليون إيكو، أما بالنسبة للبروتوكول الرابع و الأخير (1991- 1996) فقد بلغت قيمة المنح والقروض 1908 مليون إيكو.[13] و إلى يومنا هذا ما زال التدفق مستمرا لرؤوس الأموال و الاستثمارات إلى دول المغرب و المشرق على مدى الالتزام الذي اتخذته ونفذته المجموعة الأوروبية لصالح منطقة المتوسط، فالهدف لم يقتصر على بعض الدول العربية فحسب (تونس، الجزائر، المغرب) بل شمل مالطا وقبرص، فإن كل ذلك من منطلق الاقتناع الأوروبي بأن أي اعتماد لسياسة تمييز له اتجاه أحد تلك الدول دون الأخرى غير مناسب إطلاقا.

وفي22 جانفي1972 وقع في بروكسل على انضمام المملكة المتحدة وايرلندا والدانمارك والنرويج إلى المجموعة فتحولت من مجموعة الست إلى مجموعة التسع، وقد ولد توسع عدد الأعضاء عدة أبعاد في المجموعة تجاه دول المتوسط غير الأوروبية و بات التدخل التنظيمي أكثر إلحاحا لمواجهة المشاكل التي تطرحها دول المتوسط الجنوبية أكثر إيجابية ومن ثم فقد وقعت 11 دولة اتفاقات تجارية أو انضمام مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية مطورة بذلك شبكة واسعة من الاتصالات الثنائية و إرادة قوية تشير بالالتزام و التحضير لسياسات إقليمية مشتركة.[14]

وقد تم البحث عن توازن جديد بين توجهات، غالبا ما كانت متباعدة، فكان التعاون للسماح لدول البحر المتوسط غير الأوروبية بأن تسعى لخلق البنى التحتية الزراعية و الصناعية، فضلا عن تحقيق برامج نمو خاصة، وقد جاءت قمة باريس في أكتوبر 1972 لتشكل البداية الحقيقية و البلورة الفعلية للسياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية حيث سعت فرنسا للبحث عن المشاكل و محاولة إيجاد الحلول لها، استجابة لطموحات الدول المتوسطية غير الأوروبية أكثر من أي وقت مضى، كما أن الجماعة الأوروبية تؤكد على ضرورة الوفاء بالتزاماتها اتجاه الدول المتوسطية من خلال الاتفاقات المبرمة أو التي سيتم إبرامها و التي يجب أن تكون متوازنة و شاملة.

وعموما فقد قامت السياسة المتوسطية الشاملة على أساس وجود مجموعة من المصالح التي تربط بين الجماعة الأوروبية والدول المتوسطية الأخرى غير الأوروبية، حيث تتلاقى أهداف الطرفين في إنشاء منطقة تجارة حرة، ثم اتخاذ سياسة الإعانات اللازمة لتنمية اقتصاديات تلك الدول المتوسطية غير الأوروبية، حيث تركزت رؤية السياسة المتوسطية الشاملة على أربع مجالات هي:[15]

- تحرير المبادلات التجارية بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية و الدول المتوسطية غير الأوروبية إلى أقصى حد ممكن مع اتخاذ القرارات و الإجراءات اللازمة لحماية الإنتاج الزراعي لدول المجموعة وحماية الصناعات الوطنية للدول المتوسطية غير الأوروبية؛
- إتباع سياسة المساعدات المالية في شكل قروض من البنك الأوروبي للاستثمار أو من خلال ميزانية الجماعة الأوروبية، وفي ظل شروط تفضيلية ومحددة لظروف كل حالة على حدة؛
- سياسة عامة بخصوص العمالة المهاجرة من دول المتوسط إلى دول الجماعة الأوروبية؛

- إقامة مشروعات للتعاون الفني الصناعي بين الجانبين، وذلك في أعمال التنقيب و التسويق وتبادل المعارف و التكنولوجيا بين الجانبين.

وهكذا يمكن القول أن الحوار العربي الأوروبي كان واضعه الأساسي هو ترابط المصالح المشتركة لكلا الطرفين العربي و الأوروبي.

ومما سبق يمكن القول أن مجموع هذه الاتفاقات المبرمة أكدت على نوع من عدم التوازن بين قوة اقتصادية أوروبية في الساحة الدولية لها من الأدوات و الوسائل التي تتيح لها مكانة سياسية و آخر في الواقع يفتقد إلى الوسائل اللازمة لممارسة دور كهذا.

وبشكل عام فإن النتائج التي تحققت في إطار السياسة المتوسطية الشاملة لم تكن كبيرة، فحتى عام 1988 لم تبلغ قيمة الواردات الأوروبية من المنتجات الصناعية القادمة من الدول المتوسطية غير الأعضاء في الإتحاد سوى 13 مليارإيكو والقسم الأعظم منها كان من مصدر إسرائيلي أو تركي، كما أن الاستثمارات الأوروبية المباشرة في هذه الدول بقيت ضعيفة جدا.[16]

وفيما بدأت تظهر زيادة كبيرة في التكتلات الإقليمية، ليس فقط بين المجموعات ذات مستويات التنمية المتشابهة، وإنما بين مجموعات تظم دولا صناعية متقدمة و دولا نامية فعلى سبيل المثال تكتل "نافتا" الذي يضم الولايات المتحدة الأمريكية و كندا، إضافة إلى المكسيك، بدأ الإتحاد الأوروبي الاهتمام بجيرانه في شرق و جنوب المتوسط بطريقة مختلفة عن السابق، حيث أصبحت السياسة الأوروبية تنظر إلى المنطقة المتوسطية على أنها منطقة واحدة وهذا ما يعرف بالسياسة الأوروبية الجديدة.

ثانيا: حوار الثمانينيات والسياسة الأوروبية الجديدة في حوض المتوسط

قبل التطرق إلى السياسة الأوروبية الجديدة في حوض المتوسط لابد من الإشارة إلى حوار الثمانينيات من القرن الماضي بين أوروبا والمغرب العربي.

I. حوار الثمانينيات:

يمكن حصره في النقاط الآتية:[17]

1. حوار 3+3: تعود فكرة حوار3+3 إلى بداية حقبة الثمانينيات من القرن الماضي وهي الفترة التي استهدفت تنافسا شديدا بين الاتحاد السوفيتي والولايات الأمريكية، إضافة إلى الحرب الأهلية في لبنان والاجتياح الإسرائيلي لها، وتفجير السفارة الأمريكية وغرق إحدى وحدات الأسطول الأمريكي أمام السواحل اللبنانية. كل ذلك أدى إلى تزايد حدة التنافس داخل حوض البحر المتوسط من خلال تزايد الأساطيل البحرية الأمريكية، الروسية، الأوروبية بالإضافة إلى المشاكل التي يعيشها حوض البحر المتوسط الجنوبي(سياسية، اجتماعية، اقتصادية) وكلها ظروف ودوافع أدت بالرئيس الفرنسي السابق فرانسوا متيران عام 1983 إلى إقامة نوع من الحوار بين دول شمال وجنوب المتوسط(الجزائر، المغرب، تونس، ايطاليا، اسبانيا، فرنسا) وذلك بغية مناقشة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في هذه البلدان.

ولقد لاقت هذه الدعوة قبولا ودعما بين كل الأطراف، إلا أنها لم تتبلور إلا بحلول عام 1988 وذلك بما عرف بحوار 3+3، والذي تم في فرنسا وضم كل من فرنسا، اسبانيا،ايطاليا(الممثلون لشمال المتوسط) والجزائر، المغرب، تونس(الممثلون للضفة الجنوبية)، وطرحت خلال هذا اللقاء فكرة التعاون بين دول المتوسط الغربي لخلق حركة جديدة بين ضفتي المتوسط، هذا الحوار ما لبث أن تطور إلى حوار 5+4 ثم حوار 5+5.

2. حوار 5+4: عقد هذا اللقاء في مدينة طنجة المغربية عام 1989 وضم دول اتحاد المغرب العربي الخمس باعتبار أن اتحاد المغرب العربي قد تأسس في هذه الفترة، ودول جنوب غرب أوروبا(فرنسا، ايطاليا، اسبانيا، البرتغال). وكان من بين أهدافه:

- كسر الحواجز، وطرح المشاكل التي يعاني منها المتوسط لمعالجتها؛

- دفع عجلة الحوار إلى الأمام حيث أن اللقاءين خلقا نوعا من التفاؤل بإمكانية تعزيز هذه اللقاءات وذلك على أعلى مستوى سياسي.

ولهذه الأسباب تم عقد لقاءين رسميين، الأول في روما عام 1990 وحضرته الدول التي شاركت في حوار 5+4 بالإضافة إلى حضور مالطا كعضو مراقب، واللقاء الثاني عقد في الجزائر عام 1991 وحضرته كل الدول سالفة الذكر بما فيها ماطا التي حضرت هذه المرة كعضو كامل الحقوق. وبذلك أصبحت معادلة التعاون كاملة5+5.

3. حوار5+5: تم تحديد الأولويات بهذا الحوار انطلاقا من معطيات ومطالبات كل طرف من الأطراف الأخرى. ولذلك كانت مطالبات الجزائر تتعلق بمسائل الأمن والاستقرار والاندماج الاقتصادي.

ولكن سرعان ما واجه حوار 5+5 عدة صعوبات بسبب التناقضات والاختلافات المتوسطية والأوروبية والتي تمثلت أساسا في ثلاثة نقاط:

- زيادة التوتر بين الجزائر والمغرب بعد غلق الحدود بين البلدين عام 1994؛
- قضية لوكيربي وتداعياتها باتهام ليبيا بإسقاط طائرة مدنية أمريكية وتعرضها من جانب مجلس الأمن إلى عقوبات استمرت إلى سبتمبر عام 2004 مع دفع تعويضات مالية ضخمة لأسر الضحايا؛
- مسألة الوجود الاسباني بالمغرب حيث أن مدينة سبتة و مليلية لا زالت تحت السيطرة الاسبانية في حين تؤكد المغرب سيادته الكاملة عليهما.

ولقد تم بعث حوار 5+5 في جانفي عام 2001 بمدينة لشبونة، ثم كان اجتماع آخر في طرابلس في ماي 2002 بالرغم من العراقيل والصعوبات التي واجهته. ثم كانت القمة الأولى للحوار بتونس بين رؤساء الدول في ديسمبر عام 2003 بغية الوصول إلى مواقف مشتركة ولكن المشاكل والاختلافات حالت دون الوصول إلى أرضية مشتركة.

II. نشأة فكرة السياسة الأوروبية الجديدة في حوض المتوسط (1989-1995):

تعد النتائج الهزيلة المجتناة من السياسة الشاملة، بالإضافة إلى إضطرابات التوازن العالمي بسقوط حائط برلين، عاملين أساسيين في توجه المجموعة الأوروبية توجها جديدا، حيث كلف المجلس الأوروبي اللجنة الأوروبية بإعداد تصور جديد لسياسة المجموعة اتجاه جيرانها من دول حوض البحر المتوسط و بالفعل فقد أعدت اللجنة ورقة عمل تضمنت مقترحاتها بشأن السياسة المتوسطية الجديدة و التي تم تقديمها في اجتماع ستراسبورغ في 1989 وعرفت هذه الورقة بعنوان" إعادة توجيه السياسة المتوسطية"، والتي تمت صياغتها عام 1990 ودخلت حيز التنفيذ عام 1992 (السياسة المتوسطية الجديدة –PMR-).[18] وتسمح هذه السياسة لبلدان المتوسط أن تدير بصورة أفضل اقتصادياتها و إمكانياتها، وشكلت الخطوات المقترحة داخل هذه السياسة انفتاحا حازما في إطار سياسة تجاور جديدة.

وتحدد وثيقة " التعاون الأوروبي المتوسطي" التي أعلنت خلال المؤتمر الذي أنعقد في أفريل 1990 برامج المؤتمر و نقاطه الأساسية، ومنها مسألة تنمية الموارد البشرية و التأهيل المهني فنصت على نقل الأيدي العاملة إلى بلدان المتوسط التي تحتاج هذا الدعم كما أهتم المؤتمر بالسياسة الثقافية، وقد تبنى مجلس وزراء الإتحاد الأوروبي سياسة (PMR) بقرار يقضي بالتعاون المالي في جميع دول المتوسط غير الأوروبية و لخصت هذه السياسة في ست نقاط:[19]

- متابعة مسار التأقلم الاقتصادي لبلدان المتوسط غير الأوروبية؛
- تحفيز الاستثمار الخاص؛

- زيادة التمويل؛
- تحسين الدخول إلى سوق المجموعة؛
- تضمين أوثق لبلدان المتوسط غير الأوروبية في مسار التكامل؛
- تقوية الحوار الاقتصادي و السياسي خصوصا على المستوى الإقليمي.

أما الوسائل المنصوص عليها لتحقيق هذه الأهداف فقد تمثلت في تقوية اتفاقات التعاون الثنائية الموقعة مع بلدان المتوسط غير الأوروبية، إضافة إلى بروتوكولات بصياغات جديدة للتعاون المالي و الذي يسمى " بالتعاون الأفقي" تطمح فيه الدول إلى تشجيع تحقيق استثمارات ذات مصالح مشتركة في قطاعات مختلفة، إضافة إلى نقل الطاقة و المحافظة على البيئة و إدخال محسنات لبعض المنتجات القادمة من بلدان حوض المتوسط لتتمكن من الدخول إلى سوق المجموعة.

وقد دخلت معظم هذه الخطوات حيز التنفيذ في فيفري1991، وقد أعلن في نفس الوثيقة أن النمو المتوازن لحوض المتوسط والتعاون على جميع المستويات يشكلان الهدف الأساسي للسياسة المتوسطية للمجموعة ودعت اللجنة و المجلس إلى إعداد مشروع شامل و بنيوي لمنطقة المتوسط.

وحسب نوايا البرلمان، يجب على المشروع الأخذ بعين الاعتبار:

- الأهمية الإستراتيجية لبلدان المتوسط غير الأوروبية و إسهاماتها في تمويل المجموعة بالطاقة؛[20]
- تحديد السياسة الأوروبية المتوسطية كي تتمكن من تحقيق الاستقرار الإقليمي من خلال تجسيد سياسة حقيقية للجوار في1992. [21]

ولذلك فإن هذه المتطلبات الخاصة جعلت من الضروري تنفيذ برامج مساعدة تنصب بطبيعتها على الخطوط الأساسية للسياسة المتوسطية(PMR) ومن الأبعاد الأساسية لهذا التوجه سعيها إلى تخطي العلاقات القديمة للتعاون وخلق أطر جديدة للتعاون في مختلف المجالات منها: الاقتصادي، المالي و الثقافي، عن طريق طرح مبادرات جديدة مع حلول عامي **1992** و **1993**، ومن أهم هذه المبادرات:[22]

- **ميد-كامبوس med-campus**: وتسعى هذه المبادرة إلى توسيع نطاق نقل المعارف العلمية التقنية بهدف تحفيز القدرات لنمو بلدان المتوسط غير الأوروبية.
- **ميد-إينفست med-invest**: وتسعى إلى تكوين شركات صغيرة في مختلف بلدان المتوسط و تنميتها وتجديدها من برامج الإعتماد و التجارة.
- **ميد – أوربس med –urbs**: وتهدف هذه المبادرة إلى تحفيز النمو المدني لبلدان المتوسط غير الأوروبية كإدارة الموارد المائية ومعالجة النفايات حماية البيئة، التأهيل و الإدارة المالية و الضريبية للإدارات المحلية والمبادرات في قطاع الاتصالات والمعلوماتية.
- **ميد- ميديا med –media**: تضع هذه المبادرة صب عينيها تحفيز العلاقات بين الشركات العاملة في وسائل الإتصال الجماعي و تبادل البرامج الإذاعية المرئية و تأهيل العاملين المتخصصين.
- **إبن سينا** : تشكل برنامج تعاون علمي و تكنولوجي يتعلق بالمحافظة على البيئة، الطب، علم الحياة و إدارة الموارد المائية .

- **ميتاب metab:** أعد هذه المبادرة البنك الأوروبي للاستثمارات بالتعاون مع البنك الدولي وتهدف إلى تحقيق استثمارات في قطاع الإنتاج البيئي بالنسبة لبلدان المتوسط غير الأوروبية مع مشاركة برامج الأمم المتحدة للبيئة.
- **ماست mast:** و يرتبط بالبرنامج السابق ويهدف إلى تحقيق تكنولوجيا متعددة (أقمار صناعية للالتقاط التلفزيوني) وأنظمة إعداد المعلومات.

مما سبق يمكن القول أن هذه السياسة تنطلق من أن السلام و الاستقرار و الازدهار في نقطة متوسط تكون جميعها الهدف الأساسي لأوروبا و هذا ما سيؤدي إلى إقامة شراكة حقيقية.

III. الشراكة الأورو متوسطية في مسار برشلونة:

أحست البلدان التي انضمت إلى الإتحاد الأوروبي، بلدان أوروبا الغربية و الشرقية من جانب و بلدان جنوب حوض المتوسط من جانب آخر، بضرورة إحياء تدخلات في المتوسط أكثر تجانسا تلتزم بسياسة حقيقية ذات أهداف متوسطة و طويلة الأمد، وفي هذا الإطار قدمت اللجنة الأوروبية عام 1994 وثيقة اقترحت فيها خلق شراكة تكون بمنزلة مجموعة من الانطباعات التفاوضية متعددة الجوانب تتخطى الاتفاقات الاقتصادية السابقة بين الإتحاد الأوروبي و الدول الأخرى لتكون سياسة تنموية مشتركة وشراكة متعددة الجوانب.

وهكذا فإن الاضطرابات السياسية الكبيرة التي كانت في نهاية الثمانينيات و بداية التسعينيات من القرن الماضي والمتمثلة في سقوط حائط برلين، حرب الخليج الأولى، انضمام بعض دول أوروبا الشرقية للإتحاد الأوروبي وغيرها، كلها وجهت نظر أوروبا مجددا إلى النتائج السلبية لتأخر النمو في منطقة المتوسط، فعادت تؤمن بضرورة عمل بناء في المنطقة يعيد التوازن في سياسات الإتحاد الأوروبي تجاه بلدان المتوسط غير الأوروبية.

أما الحدث الذي ميز التطلع فكان مؤتمر برشلونة في 27–28 نوفمبر1995، فقد أطلقت فيه المرحلة الثالثة لسياسة الإتحاد الأوروبي المتوسطية المبنية على الشراكة الأوروبية المتوسطية، وقد تم تحديد محتوى هذه الشراكة في أعمال المؤتمر بوصفه حوارا سياسيا مدعما مبنيا على احترام القانون الدولي و الاستقرار الخارجي و الداخلي.

ولتكون هذه المرحلة إطارا موسعا للعلاقات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية بين دول الإتحاد الأوروبي والأعضاء الخمسة عشر(ألمانيا ،النمسا، بلجيكا،الدانمرك ، اسبانيا، فلندا، فرنسا، اليونان، ايرلندا،إيطاليا،للوكسمبورج،هولندا ، البرتغال،المملكة المتحدة ،السويد). و شركاء ضفة المتوسط الجنوبية الإثنى عشر (الجزائر، المغرب، تونس، مصر، الأردن، لبنان، سوريا، تركيا، السلطة الفلسطينية، إسرائيل،قبرص، مالطا ،موريتانيا كمراقب) أما ليبيا فقد استبعدت.[23]

وقد عمل مؤتمر برشلونة، برئاسة إسبانيا، كمبادرة وحيدة تطمح لخلق الأساس لتسويات إقليمية جديدة، وجمع المؤتمر وزراء خارجية دول الإتحاد الأوروبي الأعضاء ونظرائهم في حوض المتوسط وقد شكل هذا المؤتمر أول وسيلة بنيوية لتحديد الشراكة الأوروبية المتوسطية وقد أضيفت لها وسيلة ثانية تمثلت باتفاقات المساعدة الأوروبية المتوسطية التي وقعتها دول الإتحاد الأوروبي الخمسة عشر مع كل بلدان ضفة المتوسط الجنوبية.

I. إعلان برشلونة : باختتام مؤتمر برشلونة صدر عنه إعلان برشلونة بعد تبني المجتمعون بالإجماع هذا الإعلان وقد أشار إلى ثلاثة أهداف:[25]

- تبني آليات للتنمية المستقبلية للحوار الأوروبي المتوسطي، حيث حث الإعلان على اجتماع دوري لوزراء الخارجية و طرح موضوعات و مسائل تناولها الوزراء و كبار الموظفين و الخبراء و ممثلو المجتمع المدني؛

- تشجيع الاتصالات بين البرلمانيين و السلطات الإقليمية و الجهات الاجتماعية و أنشئت" الهيئة الأوروبية المتوسطية لمسار برشلونة " وكان من واجبها الاجتماع دوريا للتحضير للقاء وزراء الخارجية و تقييم الأوضاع و تقديم تقييم على تقدم مسار برشلونة وجميع مكوناته وتجديد برامج العمل؛

- تحقيق منطقة للتبادل الحر تتبلور تدريجيا في غضون عام 2010.

ومن خلال برنامج العمل الواجب تحقيقه، والذي تم اعتماده في الإعلان الختامي بدءا من تشخيص الوسائل الأكثر ملائمة لتحقيق الأهداف الثلاثة مرورا بالأفعال المنصوص عليها في البرنامج و التي من المفترض أن يكون تنفيذها بطريقة مرنة و شفافة. فقد تبلورت هذه التركيبة الشاملة التي عالجها المؤتمر في:[33]

- **التعاون السياسي و الأمني:** ففي هذا المجال تثبت الشراكة كهدف "إنشاء فضاء مشترك للسلام والإستقرار" وذلك بالاعتماد على مؤتمر هلنسكي بشأن السلام والاستقرار في أوروبا والمنعقد عام 1975.
- **التعاون الثقافي و الإجتماعي في مجال حقوق الإنسان:** و تشتمل هذه السلسلة المنصوص عليها في الشراكة على عدة قضايا، كالتعليم و مكافحة أشكال الجريمة المنظمة. ويؤكد المجتمعون بذلك إرادتهم في إحترام حرية تنقل الأشخاص، وفي نفس الوقت كانت من أهم انشغالاتهم الأساسية التحكم في الهجرة في البلد الأصلي إلى دول الإتحاد الأوروبي، وتناول الحوار حول الهجرة:
  - كيف يمكن تخفيض ضغط الهجرة؛
  - كيفية إعادة المهاجرين غير القانونيين إلى أوطانهم.

- **الأبعاد الاقتصادية و المالية:** حيث عرضت أهمية التنمية الاجتماعية و الاقتصادية المقبولة و المتوازنة وقد خصص إعلان برشلونة لهذا الجانب حيزا كبيرا نظرا لأهميته بالنسبة للدول الأعضاء في عملية الشراكة الأوروبية، ولهذا الهدف حث الإعلان على أفعال تتجه لتشجيع الاستثمارات الأجنبية و الادخار الداخلي، تحديث الصناعة وزيادة قوتها التنافسية، تقوية النقل، كما قدم اقتراحات لخلق ظروف مناسبة لاستثمارات الشركات العاملة في قطاع الطاقة ونشاطاتها ولتطوير شبكات حديثة للاتصالات و لمواجهة مشاكل البنية التحتية، والتشجيع على حسن إدارة عقلانية للموارد المائية و تطوير و الحفاظ على الثروة السمكية.

ومما سبق يمكن القول أن هذه الجوانب تسعى في مجملها إلى تامين تنمية اجتماعية مستديمة و متوازنة مع منطقة ازدهار من خلال تكوين شراكة تأخذ بعين الاعتبار الدين المرتفع لبعض دول المتوسط غير الأوروبية، وتقليل الفوارق بين معدلات النمو في دول أوروبا و دول المتوسط الجنوبية، إضافة إلى تحقيق التكامل و تشجيع التعاون بين المنطقيتين.

ومن منطلق أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال عزل الشراكة الأوروبية المتوسطية عن الظروف الدولية المحيطة بها فإنها تعكس نظاما فرعيا للنظام العالمي من حيث أنها تلتزم بالأسس والمبادئ التي تقوم عليها المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، بجانب الأهداف التي تؤكد عليها العولمة مثل تشجيع التبادل التجاري الحرو تشجيع الاستثمارات الأجنبية و ما يرتبط بها من دفع عملية نقل التكنولوجيا وتبني نظام اقتصاد السوق ورفع الحواجز الجمركية و غير الجمركية و تشجيع القطاع الخاص والمحافظة على البيئة.

و يعتبر برنامج MEDA IوMEDA II الأداة المالية للشراكة الأورومتوسطية، وقد تمت المصادقة عليه من قبل المجلس الأوروبي في مدينة " كان " الفرنسية عام 1995 و يشمل هذا البرنامج على دعم و تمويل مالي من طرف الإتحاد الأوروبي.

ثالثا: إتفاق الشراكة الأورو- جزائرية

تعتبر الجزائر من ضمن الدول الموقعة على إعلان برشلونة لعام 1995، و بالتالي فهي تلتزم بالمبادئ التي أقرها، لا سيما ما تعلق بتأسيس منطقة للتجارة الحرة. و طالما أن الجزائر أصبحت شريكا بعد توقيعها على إعلان برشلونة، فإن الإتحاد الأوروبي باشر مفاوضات معها قصد التوصل إلى إبرام اتفاق شراكة ، وقد بدأ الحديث على فكرة الشراكة منذ فترة تكاد تكون متزامنة مع المفاوضات التي دارت مع تونس و المغرب، و إذا كانت تونس و المغرب قد توصلتا إلى اتفاقيات شراكة ثنائية و بشكل منفرد، فإن الأمر اختلف مع الجزائر، حيث طالت المفاوضات بسبب بعض الأمور التي لم تحسم، خاصة السياسية منها، هذا بالإضافة إلى الاختلافات التقنية التي شدد عليها الإتحاد الأوروبي نظرا لحيويتها، فمفاوضات الجزائر مع الإتحاد الأوروبي تطلبت وقتا طويلا، و عرفت نوعا من المد و الجزر، فالطرف الأوروبي كان دائما محترسا مثلما كان مع دول الجوار- التي وقعت اتفاقياتها بوتيرة متسارعة مقارنة مع الجزائر – إذ أن هاجس الوضع الأمني في الجزائر لم يحفز الأوروبيين على المضي قدما نحو الأمام، كما أن الجزائر في سعيها إلى توقيع اتفاق الشراكة من موقع قوة جعل الاتفاق يتأخر لأن مجال المناورة تقلص بشكل كبير أمامها بسبب أوضاعها الداخلية المتدهورة، إضافة إلى عدم الانسجام في الرؤى بخصوص عدة مواضيع تشغل الساحة الدولية .

I.الشراكة الأورو- جزائرية : المصادقة على الإتفاق و المضمون

بعد 17 جولة من المفاوضات العسيرة التي انطلقت سنة 1996، توصل الطرفان الأوروبي و الجزائري إلى أرضية اتفاق، وبذلك وقعت الجزائر على اتفاق الشراكة الأورو-متوسطي في 19 ديسمبر 2001، بمقر المفوضية الأوروبية "ببروكسل" و دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.

وأكد الطرفان من خلال الاتفاقية على أنها تدخل في إطار دعم و تطوير العلاقات الثنائية، و أنها تقوم على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، و خاصة فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان و الحريات السياسية و الاقتصادية.

وجاء في مضمون الاتفاق أن الطرفان يأخذان بعين الاعتبار القرب و علاقات الاعتماد المتبادل القائمة بينهما و المبنية على الروابط التاريخية و القيم المشتركة، و أنهما يأملان بتوطيد هذه العلاقات و ضمان استمراريتها على أسس الشراكة، التضامن و التعاون. كما أكدت الاتفاقية على أهمية هذه العلاقات ضمن الإطار الشامل الأورو متوسطي من جهة، و ضمن إطار تحقيق الاندماج الإقليمي بين الدول المغاربية من جهة أخرى، و دعم و تفعيل العمل المشترك في القضايا السياسية الثنائية أو الدولية ذات الاهتمام المشترك. وورد في الاتفاق أيضا إدراك الأطراف بأن الإرهاب و الجريمة المنظمة الدولية تشكل تهديدا مباشرا لتحقيق أهداف الشراكة و استقرار المنطقة و إن دل هذا على شيء إنما يدل على الأهمية التي يوليها الطرفان لملفي الإرهاب والجريمة المنظمة و ما لهما من انعكاسات مباشرة على العلاقات الثنائية.[26]

و إذا كانت الاتفاقيتين التونسية و المغربية تتشابهان من حيث الشكل و المضمون، فإن الاتفاقية الجزائرية تختلف بعض الشيء عنهما، و هذا راجع لطبيعة العلاقات الأورو-جزائرية الخصوصية، فمن حيث الشكل جاءت الاتفاقية في 110 مادة، أما من حيث المضمون، فقد استحدث الطرفان الأوروبي و الجزائري محورا جديدا في مجالات التعاون و هو المتعلق بالعدالة والشؤون الداخلية، وورد هذا المحور في الاتفاقية تحت العنوان رقم (IIIV) و الذي يتضمن المواد 82 إلى 95، جاء فيه:[27]

- دعم مؤسسات دولة القانون؛
- إجراءات تسهيل حركة الأشخاص و تنظيمها؛
- التعاون في مجال الوقاية و تنظيم الهجرة و مراقبة الهجرة غير الشرعية و إعادة الإدماج؛

- التعاون في مجال القضاء و العدالة و محاربة تبييض الأموال و الرشوة؛
- الوقاية من – مكافحة الجريمة المنظمة- المخدرات و الإرهاب؛ مكافحة العنصرية و كراهية الأجانب.

و لهذه المعطيات اعتبر التوقيع على اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي على أنه يكتسي بعدا سياسيا قبل كل شيء، لأنه يسمح – أو سمح للجزائر بالخروج من دائرة العزلة الإقليمية التي عانت منها لسنوات حيث من الممكن لهذا المعطى الجديد أن يسمح للجزائر – إذا ما تم تحديد إستراتيجية واضحة و ملموسة- من تحقيق مكاسب على عدة أصعدة بالنظر إلى نصوص الاتفاق الخاص بالشراكة و بنوده السياسية و الاقتصادية.

أما على الصعيد الاقتصادي،فقد تطرق الإتفاق إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة ، و انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة "OMC"، و العمل على تحرير الاقتصاد الجزائري من خلال الإصلاحات الهيكلية و تأهيل المؤسسات للمنافسة وإعطاء الأولوية للقطاع الخاص و دعمه و تطويره من وضع قوانين و تشريعات كفيلة بضمان تحقيق هذه الأهداف، وهذا يعني إعادة النظر في التشريعات و القوانين المعمول بها. هذا بالإضافة إلى إزالة الحواجز الجمركية.

كما تناول الاتفاق مجالات التعاون الاجتماعي و الثقافي ، و هي القضايا المتعلقة بتنظيم الهجرة و مراقبة الهجرة غير الشرعية، و دعم روابط التبادل و الحوار الثقافي و الحضاري، و تطوير أواصر التقارب بين المجتمعات في إطار العلاقات القائمة على الاحترام المتبادل و قبول الآخر.

إذن فالاتفاق يندرج في إطار إعادة صياغة العلاقات الأوروبية- الجزائرية و يكتسي طابعا سياسيا بالدرجة الأولى من حيث أنه يؤكد على شروط لتفعيل التعاون مثل الديمقراطية و حقوق الإنسان، و لكن بصيغة اقتصادية و تجارية، و هذا عكس طبيعة العلاقة الموجودة بين الجوانب السياسية و الاقتصادية بحيث لا يمكن الفصل فيما بينهما على اعتبارها جوانب متكاملة و دخل الاتفاق الأوروبي- الجزائري حيز التنفيذ بعد المصادقة عليه من جانب البرلمان الجزائري و البرلمانات الأوروبية، و شرعت الجزائر في تنفيذ إصلاحات هيكلية و تحرير الاقتصاد و فتح رأس مال الشركات لإعطاء الأولوية للقطاع الخاص الذي يعتبر من ركائز النظام الليبرالي، هذا بالرغم من كل العراقيل التي واجهت هذا التوجه خاصة من طرف الشركاء الاجتماعيين و مؤسسات المجتمع المدني.

II. تحليل إتفاق الشراكة الأورو - جزائرية

قد يمس اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي العديد من القطاعات الاقتصادية، و كذا التوازنات الاقتصادية الكلية للدولة، و بالتالي يحمل هذا الاتفاق في طياته آثارا قد تعود بالإيجاب أو بالسلب على الاقتصاد الوطني و من أهم الملاحظات المستخلصة ما يلي:[28]

- أن هذا الإتفاق يستند في جوهره على بعدين مهمين، لكن بتركيزين مختلفين:
- الإلغاء التدريجي لكل التعريفات الجمركية المطبقة من قبل الجزائر على وارداتها من السلع الصناعية من الإتحاد الأوروبي بما يوصل إلى إقامة منطقة تبادل حر؛
- تقديم مساعدات مالية محدودة للجزائر من خلال دعم برامج ميدا و ذلك للمساعدة في تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛

- بقية الأبعاد الإنتاجية و البشرية و النقدية و بشكل عام العناصر الضرورية لمسألة التنمية المستدامة لا تشغل إلا حيزا نظريا دون أن ترفق بوسائل عملية لتجسيدها على أرض الواقع.

- على الصعيد الكلي فإن التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية سيحرم الخزينة العمومية الجزائرية من مبالغ ضخمة رغم تزايد تهافت المستهلك و المستعمل الصناعي الجزائري على المنتجات الخارجية عموما و الأوروبية خصوصا؛

كما أن تزايد المنتجات الأجنبية و منافستها للمنتجات الجزائرية من شأنه أن يقلص الطلب على هذه الأخيرة و يؤدي إلى إفلاس العديد من المؤسسات الجزائرية مما يعني تفشي البطالة، و حرمان العائلات الجزائرية من قوت يومها؛

- و على صعيد النمو و التنمية الاقتصادية فليس هناك أي مؤشر واضح يدعو إلى القول بأن التبادل الحر هو مطية حتمية وكافية للتنمية، إذ يبدو أن الأمر يتوقف على عوامل و متغيرات اقتصادية و غير اقتصادية عديدة أخرى، منها الداخلية والخارجية التي لا يمكن التحكم فيها و لا حتى التنبؤ بها؛
- و على صعيد المعاملات الخارجية فإن إتفاق الشراكة لا يقدم شيئا إضافيا للمنتجات الجزائرية بل على العكس فإن الأوضاع الجديدة في أوروبا و الظروف التي خلقتها جولة أوروغواي ستزيد من تعقيد الأمور أمام المنتجات الجزائرية التي ستجد نفسها في مواجهة منتجات دول أوروبا الوسطى و الشرقية التي انضمت أخيرا إلى الإتحاد الأوروبي، إضافة إلى منتجات بقية دول العالم؛
- و على العكس فإن التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية على الصادرات الصناعية الأوروبية إلى الجزائر واستبعاد كل التقييدات الكمية إزاءها ستؤدي حتما إلى دخول المزيد من المنتجات الأوروبية ذات الجودة العالية و الأسعار المنخفضة إلى السوق الجزائرية، و هو ما يعقد الأمر أمام الصناعة الجزائرية التي ظلت تشتغل بأقل من نصف طاقتها و بأجهزة إنتاجية متقادمة و بإنتاجية ضعيفة، و تنتج منتجات تتسم بالرداءة و بارتفاع التكاليف رغم استفادتها من تقييم مبالغ فيه لمعدل الصرف، و حماية جمركية و غير جمركية مكنتها من احتكار السوق المحلي لمدة طويلة.

ومن الإيجابيات المنتظرة من اتفاق الشراكة:[29]

- أنه سيغير نظرة العالم الخارجي للجزائر إذ سيعد ذلك بمثابة تأمين و ضمان يقلص من خطر الدولة و يشكل ضمانا للاستقرار و الأمن في الجزائر بالنسبة للمستثمرين الأجانب عموما و الأوروبيين بشكل خاص، مما قد يشجع في المديين المتوسط و الطويل على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر؛
- إنكشاف المؤسسات الجزائرية أمام المنافسة الأجنبية الشرسة و تعريتها من كل حماية من شأنه أن يحثها على تحسين آدائها و الاستفادة من الشراكة في مجالات تمويل الاستثمارات و التسيير و التسويق و التحكم في التكنولوجية؛
- تشجيع الاستثمار في مجال البحث و التطوير؛
- تثمين الموارد البشرية و جعلها العامل الحاسم في خلق المزايا التنافسية؛
- فضلا عن إمكانية إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في المديين المتوسط و الطويل من خلال:
- تأهيل المؤسسات التي لم يطلها الإفلاس، و العمل على حصولها على شهادة المطابقة للمواصفات الدولية "ISO". وحثها على تطبيق إدارة الجودة الشاملة؛
- خوصصة القطاعات الأقل كفاءة، بما في ذلك القطاع المصرفي، و إدخال عليه أساليب تسيير جديدة تتفق مع المعايير المعمول بها عالميا؛
- الشراكة مع المؤسسات الأوروبية، و الاستفادة من خبرات في مختلف المجالات التسييرية و التكنولوجية و التسويقية؛
- خلق مناخ استثماري مناسب عبر القضاء على الأساليب البيروقراطية؛

- إدخال المزيد من المرونة على قوانينها الاستثمارية بما يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر.

كل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى :

- خلق مناصب شغل جديدة و تحسين مستوى المعيشة من خلال إتاحة مداخيل إضافية للسكان؛
- تفعيل مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها الخدمات (لا سيما النقل بمختلف أشكال، الإتصالات، السياحة وغيرها)؛
- بعث مؤسسات صغيرة و متوسطة بما يسمح بإعادة بناء النسيج الاقتصادي و تنويعه؛
- التحكم في فنون التسيير و التسويق بما في ذلك النفاذ إلى الأسواق الخارجية و استيعاب التكنولوجيا المتطورة، و تمثيلها و تطويرها؛
- الوصول في نهاية المطاف إلى تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية.

كما أن المساعدات الأوروبية بمنطقة جنوب المتوسط تعتبر دعما ضروريا لمرافقة الإصلاحات و الانفتاح الاقتصادي، غير أنه ومن خلال تحليل المساعدات المالية الأوروبية الممنوحة للجزائر فهي غير كافية مقارنة مع احتياجات الجزائر، حيث استفادت الجزائر من 164 مليون أورو خلال الفترة (1995-1999) أي بنسبة 5% فقط من المبلغ المخصص لبرنامج ميدا و هو 3435 مليون أورو، و قد تم توجيه هذا المبلغ إلى المجالات الآتية:[30]

- برنامج التصحيح الذي باشرته الجزائر خلال (1995-1998)، و الذي مس التجارة الخارجية، خوصصة المؤسسات العمومية، السكن و الشبكة الاجتماعية؛
- تطوير القطاع الخاص و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دعم عملية إعادة الهيكلة الصناعية و تحديث القطاع المالي و المصرفي و إصلاح الخدمات البريدية؛
- تدعيم البنى التحتية أو الهياكل القاعدية و حماية البيئة؛
- هذا بالإضافة إلى المساعدات المقررة في إطار البرنامج الإرشادي للفترة 2002-2004 و الذي رصد له مبلغ 150 مليون أورو فقط، أي أقل بكثير من المخصصات الموجهة لتونس 248.65 مليون أورو، و أقل بكثير أيضا من لمغرب 426 مليون أورو، و كانت مخصصات الجزائر موزعة كالآتي:

جدول رقم 1: البرنامج الإرشادي الوطني الجزائري للفترة (2002-2004)

البرنامج	المبلغ التأشيري	سنوات التعهد (الإلتزام)		
		2002	2003	2004
مرافقة إتفاق الشراكة	15	-	15	-
عصرنة وزارة المالية	10	-	10	-
تسيير النفايات	05	-	-	05
إنعاش المناطق المنكوبة والمتضررو من الإرهاب	30	-	16	14
برنامج Tempus الخاص بالتعليم العالي	08	-	04	04
إصلاح التربية	17	-	-	17
إصلاح العدالة	15	-	-	15
برنامج التنمية المحلية و الإجتماعية	50	50	-	-
المجموع	150			55

Source: **Partenariat Euro-Med, Algérie**,Programme Indicatif National(2002-2004), .p. 42-43.

أما بالنسبة للبرنامج الإرشادي للفترة 2005-2006، فقد خصص له مبلغ إجمالي يقدر بـ 106 مليون أورو موزعة كما يلي:

جدول رقم 2 : البرنامج الإرشادي الوطني الجزائري للفترة (2005-2006)

البرنامج	المبلغ التأشيري (م أورو)	سنوات التعهد (الإلتزام) 2005	2006	%من الميزانية
الإصلاحات الإقتصادية، مؤسسات إقتصاد السوق	35	-	-	%33
عصرنة الإدارة	25	20	5	
برنامج مرافقة إتفاق الشراكة	10	-	10	
حقوق الإنسان، محاربة الفقر، الهجرة	31	-	-	%29.20
المنظمات غيرالحكومية	10	10	-	
الشرطة	10	10	-	
المحيط الريفي	11	-	11	
الهياكل القاعدية و البيئة	40	-	-	%37.80
برنامج الهياكل القاعدية: النقل + المياه	40	20	20	
المجموع	106	60	46	%100

Source: Partenariat Euro-Med, Algérie, Programme Indicatif National(2005-2006), p. 34.

و بعد هذا العرض لاتفاقية الجزائر مع الإتحاد الأوروبي، يمكن أن نخلص إلى القول أنها كانت اتفاقية شاملة لكل مجالات التعاون بين الأطراف السياسية، الأمنية، الاقتصادية و المالية، الاجتماعية، الثقافية و الإنسانية مع مراعاة خصوصية الجزائر.

ومن المهم الإشارة إلى أن الجزائر تعتبر شريكا في مسار الشراكة الأورو-متوسطية الذي تم إقراره و تأطيره من خلال إعلان برشلونة عام 1995، و بالتالي فهي تلتزم بأهداف و مبادئ هذا الإعلان و تساهم في هذا المسار، و إذا كان إعلان برشلونة هو الاتفاق و الإطار المنظم للعلاقات الأورو-متوسطية "و كانت العلاقات الأورو-جزائرية" جزء منها، فإن كل الاتفاقيات الثنائية تندرج في نفس الإطار و تعمل على تحقيق أهدافها الأساسية.

إن إجراء تحليل لهذه الاتفاقية و تفحص نتائجها يسمح باستخلاص أهم النقاط و المحاور التي تقوم عليها الشراكة الأورو-متوسطية بما في ذلك الاتفاقية الأورو-جزائرية، كذلك باستنتاج الأهداف التي يرمي إليها كل الأطراف المشاركون في مسار عملية الشراكة.

كما حدد إعلان برشلونة – مثل كل الاتفاقيات الأخرى- الوسائل الكفيلة بتحقيق أهداف الشراكة و التي تعتبر من ركائزها، و هي المتعلقة "بالتنمية" و مصطلح "التنمية المستدامة"، و يكون ذلك من خلال إنشاء "منطقة التجارة الحرة"، و ما هذا إلا دليل على الأولوية التي يوليها الأطراف للمسائل الاقتصادية، و أن إحراز أي تقدم في مجال العلاقات الثنائية و المتعددة الأطراف يجب أن يمر أولا بالتعاون الاقتصادي على جميع الأصعدة و المستويات.

و ختاما فإنه يمكن القول بأن كل اتفاقات الشراكة بين الإتحاد الأوروبي و كل الدول المتوسطية عامة و الجزائرية خاصة تأسست على مبدأين هما:

- **الأول** أنه لا يمكن فصل أمن و استقرار دول الإتحاد الأوروبي عن أمن و استقرار دول الجوار الجنوبية؛
- **الثاني** أن السلامة الإقليمية في سياق العولمة الاقتصادية ينظر إليها على أنها وسيلة من وسائل استقرار الدول.

خاتمــة:

إن الأهمية الإستراتيجية لمنطقة حوض المتوسط لم تكن غائبة بمواردها الطبيعية الهامة وطاقاتها البشرية الكبيرة، مما جعل المنطقة محل انتباه واجتذاب خاصة من طرف الإتحاد الأوروبي الذي سعى منذ القدم لإقامة علاقات مع دول حوض المتوسط رغم التباعد الجغرافي و الاختلاف العقائدي، السياسي والثقافي، هذه العلاقات الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية الوثيقة والتي تعود إلى عقد الستينيات من القرن الماضي، حيث تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات مع كل دول المنطقة، وتركزت هذه الاتفاقيات أساسا على العلاقات التجارية ولم تكن تشتمل على أهداف إقليمية محددة، أما خلال السبعينيات من القرن الماضي فتم التوقيع على اتفاقيات تعاون جديدة غير محددة المدة، تسمح بالدخول الحر لكل المنتجات الصناعية لدول جنوب البحر المتوسط إلى سوق المجموعة الأوروبية معفاة من الرسوم الجمركية دون تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل من طرف أوروبا.

وعلى هذا الأساس وخلال التسعينيات من القرن الماضي دعا المجلس الأوروبي إلى تقييم سياسة الإتحاد الأوروبي في منطقة البحر المتوسط وتقديم الاقتراحات الممكنة لتعزيز هذه السياسة، حيث توجت هذه المقترحات بإعلان برشلونة سنة 1995 الذي كان بمثابة العقد المؤسس لمشروع الشراكة الأوروبية-المتوسطية، والمحدد للإستراتيجية الجديدة للاتحاد الأوروبي وذلك بإيجاد صيغة جديدة للتعاون بين الطرفين، تتمثل في إقامة شراكة ترتكز على إنشاء منطقة تبادل حر وإحلالها محل اتفاقيات التعاون الموقعة في السبعينيات من القرن الماضي وهذا مايؤكد صحة الفرضية الأولى.

وحتى لاتبقى الجزائر بمعزل عن التغيرات الإقتصادية والسياسية العالمية وخوفا منها أن تقع في مغبة التهميش العالمي فقد سارعت إلى ترسيخ علاقاتها بالإتحاد الأوروبي من خلال عقدها لاتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

مما سبق يمكن القول أن الجزائر ترتبط تقليديا مع دول الإتحاد الأوروبي بعلاقات سياسية، اقتصادية، واجتماعية وثيقة، وتعود هذه العلاقات إلى عقد الستينيات من القرن الماضي ، و تركزت أساسا على العلاقات التجارية، و لكنها تطورت فيما بعد لترقى و تشمل أهدافا إقليمية محددة تعدت طابعها التجاري، هذا ما أكدته اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية و التي حلت محل الاتفاقيات السابقة، و عززت هذه الاتفاقيات بمساعدات مالية في إطار برنامج ميدا I و II.

وفي الأخير يمكن القول أن هذه الدراسة تفتح أفاقا جديدة للبحث خاصة فبما يتعلق بمستجدات الشراكة الأورومتوسطية والمتمثلة في السياسة الأوروبية للجوار.

هوامش وإحالات:

[1] -ناصيف حتى، " **المأزق العربي** "، في مجلة المستقبل العربي، العدد 205، مارس 1996، ص. 9.

[2]-Fatiha Talahite , " **l'espace monétaire et financier de la Méditerranée occidentale** " in, colloque international sur " l'espace économique de la méditerranée occidentale: Enjeux et perspectives " Bejaïa, 25-26 juin 2000, p. 451.

[3] -تم التوقيع على إتفاقية روما سنة 1957 بإحداث السوق المشتركة من قبل 06 دول أوروبية و في عام 1972 انضمت إلى عضويتها أربع دول جديدة و في عام 1981 انضمت اليونان إلى هذا التجمع و في عام 1986 انضمت إسبانيا و البرتغال إلى الجماعة الأوروبية.

[4] -وفاء سعد الشربيني، المرجع السابق، ص. 12.

[5] -نفس المرجع أعلاه.

[6] -فتح الله ولعلو، **الإقتصاد العربي و المجموعة الأوروبية** (لبنان:دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع، 1982)، ص. 89.

7- شفيق الأخرس و آخرون، " **الشراكة العربية الأوروبية** " ، ندوة عمل نظمتها الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية و جمعية العلوم الإقتصادية السورية و غرفة تجارة دمشق، 28/27 أكتوبر 2000 ، ص. 41.

8 -فتح الله ولعلو،"**إشكالية العلاقات المغربية– الأوروبية**"، الحوليات المغربية للإقتصاد عدد خاص، شتاء 1995 ، ص.25.

9 -وفاء سعد الشربيني، المرجع السابق، ص. 13.

10 -فرانكور رتيزي، **المتوسط ونزعاته، تاريخ حوار لم يكتمل**،ترجمة نجم بوفاضل،جامعة الروح القدس(لبنان:الكسليك،2005).

11 -وفاء سعد الشربيني، المرجع السابق، ص.14.

12 -وحدة نقدية أوروبية.

13 -سمير صارم، **أوروبا و العرب من الحوار ...إلى الشراكة**، (لبنان: دار الفكر، 2000)، ص.183.

14 -وفاء سعد الشربيني، المرجع السابق، ص. 15.

15 -سمير صارم، المرجع السابق، ص. 209.

16- ماطنيوس حبيب، "**الإقتصاد السوري و متطلبات الشراكة السورية الأوروبية**"، جمعية العلوم الإقتصادية السورية، 2001

17 - وفاء سعد الشربيني، المرجع السابق،ص. ص. 18-20.

18 -وفاء سعد الشربيني، المرجع السابق، ص. 20.

19 - نفس المرجع، ص. 21.

20 - فرانكو ريترز، المرجع السابق.

-21-*Bichara Khader , "* ***Monde Arabe Et Géopolitique Euro –Arabe*** *", les cahiers du monde arabe , CERMAC (centre d'études et de recherches sur le monde arabe contemporain), université catholique de Louvain, Belgique, janvier 2004.*

22- وفاء سعد الشربيني، المرجع السابق، ص. ص. 22-23.

23-*Document : "* ***conférence euro – méditerranée de Barcelone*** *" , in, Revue méditerranée – développement, N° 9 décembre 1995, p. 14.*

24-*Armin Riess, Patrick Vanhoudt and kristian Uppenberg ,* ***" the méditerranéen région "*** *(spécial report) , EIB papers , volume 6, N° 2, 2001, p. 59.*

25-*Fatiha Talahite," **la réforme bancaire et financière en Algérie** ", les Cahiers du Créad, N° 52,2000, p.p.95-96.*

26 *-Sur le site : http://www.europa.eu.int/comme/external-relations/algerie. vue le: 21/05/2010, à 17:20.*

27*- Voir le texte intégral de l'accord d'association entre l'UE et l'Algérie sur le site : http://www.deldza-cec.eu.int/fr/ue-algerie/accord. Vue le : 15/05/2009, à 19 :17.*

28 -زعباط عبد الحميد، "**الشراكة الأورو-متوسطية و أثرها على الاقتصاد الجزائري**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، سنة 2004، ص.ص. 62-63.

29 - زعباط عبد الحميد، المرجع السابق، ص.ص. 64-65.

30 - جمال عمورة، "**دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو- متوسطية**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2006 ، ص. 435.